الأمـم المتحـدة

S/PV.4757

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة ٤٧٥٧

الاثنين، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أكرم	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

03-36267 (A)
0336267

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد تيري رود – لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد رود – لارسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد تيري رود – لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. أعطي الكلمة الآن للسيد رود – لارسن.

السيد رود – لارسن (تكلم بالانكليزية): أحزنني أنني علمت حين وصولي إلى نيويورك، بوقوع ثلاث عمليات انتحارية بالقنابل ضد مدنيين إسرائيليين في غضون ٢٤ ساعة. وأُعرب عن مؤاساتي لأسر ضحايا تلك الأعمال الطائشة، التي لا يمكن تبريرها على أي أسس أخلاقية أو سياسية. وآمل أملا صادقا ألا يحيد الطرفان عن البحث عن السلام نتيجة لهذا الإرهاب.

ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة عن الحالة في الشرق الأوسط في ١٦ نيسان/أبريل، شهدنا احتمال تفتح براعم عملية سلام جديدة وهشة في الشرق الأوسط. والحدثان اللذان أديا إلى هذه البداية الجديدة تمثلا في موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني على تعيين أبي مازن بوصفه أول رئيس وزراء فلسطيني وتقديم المجموعة الرباعية بعد ذلك خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط إلى حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وهذه بدايات ضرورية وإيجابية، ولكن – أذكركم – بأنها بدايات فحسب. إن صنع السلام عملية طويلة وصعبة ومؤلمة، وليست حدثا واحدا مثيرا للإعجاب. ويجب أن نعزز التفاؤل والأمل بتفهم واقعي وهو أن خريطة الطريق – وبالفعل الطريق إلى خريطة الطريق – ستكون مملوءة بالعقبات، مثلما رأينا مؤخرا.

وسيعتمد النجاح على النوايا الحسنة وأداء الأطراف وعلى تصميم المجموعة الرباعية، والأطراف الفاعلة الرئيسية من قبيل مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي بأسره. وعلى هذه الأطراف أن تواصل السير على هذه الطريق. ويجب أن نواصل العمل جاهدين، ولا سيما في هذه الأيام الأولى، لتنفيذ خريطة الطريق ومساعدة الأطراف على اتباع مسارها. ويجب أن نضع دائما نصب أعيننا أهداف الخطة ألا وهي: إقامة فلسطين قابلة للحياة وذات سيادة وديمقراطية؛ وإسرائيل آمنة ومزدهرة؛ وتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة.

والعقبات أمام تحقيق تلك الأهداف متعددة. ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة إلى مجلس الأمن، فقد ٩٥ شخصا حياتهم نتيجة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي– ٧٩ فلسطينيا و١٦ إسرائيليا. ويرفع ذلك إجمالي عدد القتلى منذ

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٦٤٨ ٢ فلسطينيا و ٧٥١ إسرائيليا.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، وهو نفس يوم موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني على أبي مازن رئيسا للوزراء وعلى وزارته، هاجم انتحاري بالقنابل حانة في تل أبيب، فقتل ثلاثة أشخاص وأصاب عشرات آخرين بجروح. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، فجّر انتحاري بطريقة مأساوية قنبلة في بلدة كفار سابا الإسرائيلية وقتل شخصا وأصاب ١٣ آخرون بجروح.

وما فتئ الأمين العام يدين هذه الأعمال الإرهابية الجبانة والبغيضة. وناشد كذلك مؤخرا الإسرائيليين والفلسطينيين ألا يسمحوا للمتطرفين بارتكاب هذه الهجمات البغيضة بغرض اختطاف عملية السلام وإملاء مخططاهم. وقبل كل شيء، ينبغي ألا يكون للإرهابيين القدرة على أخذ عملية رهينة لها إمكانية أن تنهي الإرهاب وتوفر الأمن لإسرائيل وتخفف من محنة الشعب الفلسطيني. والجماعات المسؤولة عن تلك الأعمال ينبغي أن تنهي فورا جميع أشكال العنف وأن تزيل ذلك العقبة أمام السلام.

ويجب على السلطة الفلسطينية أن تقدم إلى العدالة المتورطين في تخطيط وتنفيذ تلك الهجمات. وفي إطار المرحلة الأولى من خريطة الطريق، تلتزم السلطة الفلسطينية بـ ''بذل جهود مرئية على أرض الواقع للقبض على أفراد وجماعات وتعطيل أعمالهم واعتقالهم وهم الذين يرتكبون هجمات عنيفة على الإسرائيليين في أي مكان ويخططون لها''.

ونحن، بالطبع، نقر بأن أبا مازن ووزير الدولة للأمن الداخلي محمد دحلان يحتاجان إلى المساعدة، مثلما تدعو إليه خريطة الطريق من أجل'' إعادة بناء وإعادة تركيز'' قوات الأمن الفلسطينية بغية توفير الأمن على نحو فعال للفلسطينيين ومنع الهجمات الإرهابية على الإسرائيليين. ومن الضروري أن تقدم حكومة إسرائيل الدعم لمساعدة أبي مازن والسيد دحلان على تنفيذ تلك المهمة. وفي المقابل من الضروري اتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل إضفاء الشرعية على سياسات أبي مازن المناهضة للإرهاب وتوفير الدعم الشعبي لها.

ونجد هنا اعتمادا طبيعيا بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعضهم على بعض. وما لم يتخذ الطرفان إجراءات متبادلة في آن واحد، لن يتوقف الإرهاب. ولكن هذا التقدم يتطلب، في المقام الأول، تصميما وتركيزا وإرادة من الحكومة الفلسطينية الجديدة. وسيكون التقدم السريع على تلك الجبهة اختبارا مهما لقدرة السلطة الفلسطينية على اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ خريطة الطريق.

وبموجب المرحلة الأولى من خريطة الطريق، مطلوب من إسرائيل ''ألا تتخذ أي إجراءات تقوض الثقة، بما في ذلك ...شن هجمات على المدنيين'' أو ''مصادرة و/أو تدمير منازل وممتلكات الفلسطينيين كتدبير عقابي''.

وبعد مجرد ساعات من تقديم خريطة الطريق إلى رئيسي الوزراء الإسرائيلي والفلسطيني في ١ أيار/مايو، نجم عن العمليات العسكرية الإسرائيلية في مدينة غزة مقتل ١٣ فلسطينيا وإصابة عديدين آخرين بجروح. ومع ذلك يستمر قتل المدنيين الفلسطينيين وتدمير ممتلكاهم. ويتواصل تدمير المنازل بمعدل ٧٠ منزلا شهريا، وهذا الاتجاه يبدو في تصاعد. وقد ازدادت مساحة الأراضي الزراعية المدمرة بما يقرب من ١٠٠ في المائة في ستة أشهر.

وأود أن أوضح أننا لا نشكك في حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في مواجهة هجمات إرهابية متكررة. ومع ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تكرر مناشدها للسلطات الإسرائيلية بالكف عن استعمال القوة المفرطة في المناطق المكتظة بالسكان وحماية سلامة المدنيين والمحافظة على

ممتلكاهتم بما يتماشى مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي.

ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن عناصر مسلحة غير شرعية موجودة في المناطق الفلسطينية تتحمل مسؤولية كبيرة عن العنف الذي يضر بالمدنيين الفلسطينيين لأنهم يتخذون مواقع لهم في مناطق مدنية بما يتعارض مع القانون الإنساني الدولي. وأذكر أن رئيس الوزراء الفلسطيني أبا مازن ذكر أن حكومته تهدف إلى نزع سلاح هذه الجماعات.

ونكرر أيضا معارضتنا لأعمال القتل خارج نطاق الإجراءات القانونية ونناشد حكومة إسرائيل أن تتوقف فورا عن هذه الأعمال. ونؤمن بأن أفضل سبيل لكفالة أمن الإسرائيليين هو حل الصراع طبقا لما تنص عليه خريطة الطريق.

وفي كل إحاطة إعلامية قدمناها أبلغنا المجلس بشأن الأوضاع الإنسانية والاقتصادية - الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، إن لُب الأزمة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة يتمثل في القيود التي فرضها نظام الأمن الإسرائيلي على الحركة. إذ لا تزال الحركة إلى داخل المراكز السكانية الفلسطينية وخارجها مقيدة بسبب وجود أكثر من ١٠٠ نقطة تفتيش وما يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ خندق ومتراس ترابي تسد الطرق. وتلك العوائق تمنع السكان من الوصول إلى المرافق الطبية ومن الذهاب إلى المدارس. وتمثل نقاط التفتيش وحواجز إغلاق الطرق أكبر عائق للاقتصاد الفلسطيني. وسيصدر مكتبي عما قريب جدا تقريرا دوريا عن آثار الإغلاق على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتوفر لدينا الآن بعض النتائج الأولية.

لقد زادت معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة من حوالي ٢٥ في المائة، في عام ١٩٩٨، إلى ٦٠ في المائة ثم ارتفعت إلى ٧٥ في المائة في قطاع غزة في نهاية عام ٢٠٠٢. وارتفعت معدلات البطالة خلال السنتين الأخيرتين بأكثر من ٢٠ في المائة، لتبلغ ٥٣ في المائة، وفقا لبعض التقديرات الحذرة. ومنذ أن بدأت الأزمة الحالية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بلغت خسائر الفلسطينيين بسببها ٥,٤ بليون دولار، أي ما يساوي الدخل القومي لمدة سنة.

ولا يزال الإغلاق مهيمنا على واقع الحياة اليومية لمعظم الفلسطينيين في الضفة الغربية. ويمثل حظر التجول، الذي يحصر السكان في منازلهم، أقسى أنواع الإغلاق. وخلال الشهور الستة الماضية بلغ متوسط حالات حظر التجول الذي فرضته القوات العسكرية الإسرائيلية ١٣٠ يوما في كل واحدة من المدن الرئيسية في الضفة الغربية.

وإن القيود المفروضة على الحركة أعاقت الأسواق الفلسطينية والإنتاج الفلسطيني في عام ٢٠٠٢ بعرقلة تسويق البضائع داخليا وخارجيا على السواء. وأدى ذلك إلى تدهور سريع في القطاعات الإنتاجية، بل دفع الاقتصاد الفلسطيني إلى التوقف عن الإنتاج. ومن المسائل الموثّقة جيدا أن سياسات الإغلاق الإسرائيلية أدت إلى انخفاض هائل في عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، الذي يبلغ تقريبا في الوقت الحالي ثلث مستويات ماقبل الأزمة. ولكن العمالة المحلية تضررت أيضا بشدة من السياسات الإسرائيلية الراهنة.

ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لا تزال حالة المياه والصحة العامة في تدهور. وهناك دليل قوي على أن الأمراض المتصلة بالمياه زادت وسط المجتمعات

الريفية، التي اضطرت إلى استخدام مصادر المياه الملوثة. وهناك ١٧٨ جماعة محلية فلسطينية ليست لديها شبكات لتوزيع المياه.

وكانت مساعدة المانحين التي بلغت بليون دولار سنويا، وخاصة المعونة الغذائية ودعم الميزانية، بالغة الأهمية في وقف الانهيار الاقتصادي الكامل في غزة والضفة الغربية. وفي عام ٢٠٠٢ ذهب حوالي ٨٣ في المائة من ذلك الإجمالي إلى حالات الطوارئ ودعم الميزانية، مثل دفع مرتبات السلطة الفلسطينية. وفي نفس الفترة مكَّن توزيع المعونة الغذائية من القضاء على الجوع في المناطق التي أعيقت فيها الأسواق إعاقة شديدة وأدى فقدان الدخل فيها إلى إفقار شرائح كبيرة من السكان. ولا تعدو هذه المعونة عن إبطاء التدهور الاقتصادي المستمر وإقامة نظام اعتماد على الغير، ولا تُقدِّم دعما للتنمية المستدامة الأساسية.

وفي وجه زيادة البؤس وسط الفلسطينيين، من الضروري رفع نظام الإغلاق بطريقة تفي بالاحتياجات الأمنية الإسرائيلية مع تخفيف حدة كرب الفلسطينيين. وأود أن أقول في هذا الصدد إنه يتعين علينا الإقرار بأن إسرائيل تواجه معضلة صعبة. فهي في الواقع – إذا جاز لي أن أقول – ''ملعونة إن فعلت وملعونة إن لم تفعل''. وإنهاء الإغلاق هو وحده الذي يمكن أن ينعش الاقتصاد الفلسطيني ويؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية. غير أن اتخاذ تدابير من هذا القبيل قد يؤدي إلى زيادة الهجمات الإرهابية. وأعتقد اعتقادا راسخا أن خريطة الطريق توفر أفضل طريقة لطمأنة تلك الشواغل. فنهجها يسند التزامات أمنية وإنسانية إلى كلا الطرفين مع تعزيز جهاز السلطة الأمنية الفلسطيني على أساس برنامج رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد لمكافحة الإرهاب.

إن هذه الحالة المروعة تتفاقم في قطاع غزة جراء نظام الإغلاق الشديد القسوة الذي أسسته السلطات الإسرائيلية مؤخرا وأدى إلى إغلاق قطاع غزة في وجه الجميع ما عدا حملة الجوازات الدبلوماسية. واتسمت هذه الحالة الجديدة بالتشويش الناتج عن عدم الاتصال الفعال والمناسب من قبل السلطات الإسرائيلية وسياستها التي ظلت تتغير يوميا تقريبا. وأحداث الأسابيع القليلة الماضية تقدم وصفا أكمل للحالة.

فعقب التفجير الانتحاري الذي حدث في تل أبيب في ٣٠ نيسان/أبريل فرضت تدابير أمنية جديدة على معبر إريز بين إسرائيل وقطاع غزة، الأمر الذي جعل من الضروري إجراء تفتيش أمني، بما في ذلك الاستجواب والتفتيش البدني، لجميع الموظفين الدوليين الذين لا يحملون تأشيرات دخول دبلوماسية. وزاد متوسط زمن العبور من العشرين دقيقة المعتادة إلى ما يتراوح بين ساعتين وساعتين ونصف، وفي بعض الحالات يصل إلى تسع ساعات.

في ٨ أيار/مايو، أُبلِغَ تجمع المانحين، أو فرقة العمل المعنية بمشروع التنفيذ، بمجموعة من الأحكام التي ستُفرَض بصفة دائمة. ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة يمثل أسرة الأمم المتحدة في فرقة العمل، وهو مسؤول في إطار الجماعة المانحة عن المسائل المتعلقة بسبل الوصول. وتشمل هذه الأحكام ما يلي.

سيخضع كل الموظفين الدوليين الذين لا يحملون جوازات سفر وتأشيرات دخول دبلوماسية لتفتيش سياراتهم وتفتيشهم بواسطة الكواشف المعدنية لدى دخولهم قطاع غزة، بطريقة مماثلة، ولكنها أكثر شمولا من الطريقة الحالية لتفتيش الموظفين الدوليين الذين يغادرون قطاع غزة. ثانيا، سيُطلب من كل الموظفين الداخلين إلى قطاع غزة التوقيع على إعلان يحاول بالفعل إلغاء مسؤولية

إسرائيل عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومعداتها.

وفي ٩ أيار/مايو، أُبلِغَت فرقة العمل بأن الإعلان الصادر في ٨ أيار/مايو لن ينطبق على موظفي الأمم المتحدة، ولكن ممر إريز سيغلق أمام جميع الأجانب المسافرين بتأشيرات دخول سياحية أو للعمل أصدرت لموظفي المنظمات غير الحكومية. وفي ١١ أيار/مايو، أُبلِغَت فرقة العمل بأن معبر إريز سيغلق، إلى حين صدور إخطار آخر، أمام الجميع ما عدا حاملي جوازات السفر وتأشيرات الدخول الدبلوماسية. وأصبح حملة جوازات المرور التي تصدرها الأمم المتحدة وتأشيرات الخدمة لدخول إسرائيل الآن ممنوعين من دخول قطاع غزة ومغادرته، مما ترك عددا كبيرا من موظفي الأمم المتحدة محتجزا على أحد جانبي الحدود وغير قادر على أداء عمله. وحتى الآن، سمح لبعض موظفي الأمم المتحدة بدخول غزة ومغادرتها.

ولكن جوهر الموضوع أن هذه السياسات تمثل انتهاكات لامتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة. وهي تتناقض مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي بصفتها الدولة المحتلة تجاه رفاه سكان غزة. والتدابير المطبقة على معبر إريز تعوق بشدة قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة اللازمة للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة، الذين يعيشون بالفعل في حالة إجهاد. ومن الممكن أن يعاق مئات الموظفين الدوليين في أداء واجباتهم.

وفي ٩ أيار/مايو وجَّهت فرقة العمل المعنية بتنفيذ المشاريع كتابا إلى المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي تطلب إليه إشعارها رسميا بالتدابير الأمنية الجديدة المفروضة في قطاع غزة، وتطلب عقد اجتماع عاجل لبحث مسألة إمكانية الوصول إلى السكان. وبالإضافة إلى هذه الجهود التي تبذلها فرقة العمل، يجري اتخاذ خطوات من جانب الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان للإعراب للسلطات الإسرائيلية عما تثيره هذه الحالة من شواغل قوية لدى الأمم المتحدة ولإحداث تغيير في هذه السياسة. ويوم الخميس الماضي، التقيت بكبار مسؤولي وزارة الخارجية الإسرائيلية لمناقشة الحالة. ونتيجة لذلك، وافقت الوزارة على الالتقاء بي بصفتي منسقا خاصا وبرؤساء صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها من أجل الاستماع إلى ما لدينا من شواغل وتوصيات. وأرجو أن يؤدي هذا الاجتماع إلى إيجاد آليات من شأنها تجنب هذه الإعاقة الأساسية لعمليات الأمم المتحدة التي لا غنى عنها للحفاظ على مستوى أدنى من الظروف المعيشية للفلسطينيين.

وأود أن أذكر بوضوح ودون لبس أنه ما لم تؤد هذه الجهود إلى تحسن ملموس في سبل وصول موظفي الأمم المتحدة إلى قطاع غزة، فإن القيام بعمليات الأمم المتحدة في غزة سوف يصبح بالتدريج مستحيلا. وتحدثت من جديد إلى المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) هانسن هذا الصباح بشأن هذه المسألة. وطلب إليّ إبلاغ المجلس بأنه يبذل كل ما في وسعه للإبقاء على فعالية خدمات الوكالة ولكنه لا يستطيع أن يفعل ذلك في حالة استمرار هذه التدابير الإسرائيلية. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن قرابة ثلثي سكان قطاع غزة هم من اللاجئين الذين يعتمدون على الأونروا في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. وأكد أنه أصبح من المستحيل فعليا الاضطلاع بكثير من العمليات الإنسانية على نحو مُرضٍ في الحالة الراهنة. ولا بد لي من إيضاح أن المسؤولية الأساسية عن رفاه السكان الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال تقع على عاتق إسرائيل بوصفها سلطة الاحتلال. وتوفر الأمم المتحدة في الوقت الحالي طائفة متنوعة واسعة من الخدمات الضرورية في قطاع غزة. ونتوقع من إسرائيل في حال منعها الفعلي للأمم

المتحدة من العمل أن تعترف بالتزامها عن توفير المساعدة اللازمة لشعب غزة الفلسطيني وقبولها لهذا الالتزام. وآمل أن نتمكن من الإبلاغ بتسوية هذه المسألة في إحاطتنا الإعلامية القادمة للمجلس في الشهر المقبل.

وتزيد الحالة الإنسانية بدرجة كبيرة من تعقيد المهمة التي تنتظر رئيس الوزراء الفلسطيني، أبو مازن. ونرحب بموافقة حكومته على خارطة الطريق واستعدادها للبدء في تنفيذها. فهذه خطوة هامة. بيد أن خارطة الطريق وثيقة تتطلب أعمالا ملموسة من الطرفين. وأعلم من مناقشاتي الأخيرة مع رئيس الوزراء أبي مازن أنه مقدّر لهذه السمة من سمات خارطة الطريق.

وقد أشار السيد تورك في آخر إحاطة قدمها لمجلس الأمن إلى التقدم المبهر الذي أحرزته السلطة الفلسطينية فعلا في عدد من المجالات. والواقع أن تعيين أبي مازن يمثّل إنجازا تاريخيا. وتدعو خارطة الطريق إلى القيام بعدد من هذه الإنجازات، ومن ثم يحق لأبي مازن أن يزعم إحراز تقدم كبير في تنفيذ بعض خطوات هامة في المرحلة الأولى للخطة. ومن بين هذه الخطوات تعيين رئيس للوزارة يتمتع بالسلطة التنفيذية، والقيام بإجراء فوري بشأن عملية ذات مصداقية لوضع مشروع دستور للدولة الفلسطينية، واستمرار تعيين وزراء فلسطينيين مخوّلين صلاحيات القيام بإصلاحات جوهرية، وإنشاء لجنة فلسطينية مستقلة لشؤون الانتخابات. ونرحب بهذا التقدم ونتطلع إلى التعاون مع السلطة الفلسطينية في تعزيز هذه الإصلاحات وتعميقها.

كما نتطلع إلى إحراز تقدم في مجال الإصلاح الأمني على النحو الذي تتطلبه خارطة الطريق. وهذا مجال أخفقت فيه السلطة الفلسطينية بشكل مأساوي على مدى العامين الماضيين. ويتوقف مصير حكومة أبي مازن بدرجة حادة على حدوث تغيير جذري وذي مصداقية في السياسة العامة. فإلى أن يشعر الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي بالسلامة والأمن، ستبدو الآمال المعقودة على خارطة الطريق وهماً من الأوهام.

وكما جاء في إحاطتنا السابقة، وهو أمر جدير بالتكرار، سيواجه أبو مازن مهمتين رئيسيتين في مجال الأمن. فعليه أن يعيد بسط سيادة القانون واستتباب النظام في المناطق الفلسطينية وأن ينهي هذا الانهيار في الأمن الداخلي. كما يجب عليه في الوقت ذاته أن يتخذ خطوات فورية لكبح جماح الإرهاب وتقديم المنخرطين في القيام بالهجمات الإرهابية للعدالة. ويتعين عليه كفالة ألا تُتخذ المناطق الفلسطينية قواعد لانطلاق الهجمات على الإسرائيليين. وقد بدأ رئيس الوزراء بداية برنامجية طيبة في هذا الطريق، وذلك في الخطاب الذي ألقاه أمام المجلس التشريعي الفلسطيني حين تحدث عن نزع سلاح الجماعات المسلحة لضمان أن تكون السلطة الفلسطينية هي السلطة الوحيدة في المناطق الخاضعة للفلسطينيين.

وسيكون في المحاولة التي تعتزم حكومة مصر القيام بها مجددا لإقناع كافة الجماعات الفلسطينية بالموافقة على وقف إطلاق النار عون كبير لأبي مازن في عمله. ومن شأن هذا الوقف لإطلاق النار أن يمثّل خطوة هامة صوب تحقيق الهدف الذي يرمي إليه أبو مازن من عدم تواجد السلاح إلا في أيدي ''جهاز للأمن تابع للسلطة الفلسطينية يعاد بناؤه وتحديد أهدافه''، كما جاء في خارطة الطريق. ونثني على حكومة مصر لتصميمها على تحقيق هذه الغاية ونعرب عن استعدادنا لتقديم الدعم من جانب الأمم المتحدة لهذه العملية. ويبرز هذا الجهد أهمية المشاركة النشطة من جانب حكومات الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية بمثابة شركاء مع اللجنة الرباعية والطرفين في تنفيذ خارطة الطريق تنفيذا فعالا.

بقي أن توافق حكومة إسرائيل على خارطة الطريق وأن تبدي التزاما بتنفيذها. ونرجو أن يزيد اجتماع رئيس الوزراء شارون مع رئيس الوزراء أبي مازن يوم السبت الماضي من اطمئنان إسرائيل لعملية السلام وأن يؤدي إلى تأييد إسرائيل لخارطة الطريق. ولدينا اعتقاد راسخ بأن خارطة الطريق تحقق مصلحة إسرائيل بدرجة كبيرة. ومن الأمور المشجعة أن أغلبية كبيرة من الإسرائيليين، وفقا لاستطلاعات الرأي التي أجريت مؤخرا، تؤيد خارطة الطريق كذلك، وبينهم ناخبون من حزب الليكود الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء شارون ذاته.

وأرى بارقة أمل في إعراب رئيس الوزراء شارون مرارا عن تأييده الحل المتمثل في إقامة دولتين ودعوته لتنفيذ الرؤية التي أعرب عنها الرئيس بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وهي تدعو لإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وقد أعلن الرئيس بوش أيضا أن خارطة الطريق تشكل جزءا من هذه الرؤية.

وإقرار الطرفين لأهداف خارطة الطريق واستعدادهما للشروع في اتخاذ خطوات على الطريق المؤدي إليها أمر ضروري. فقد قُصد بخارطة الطريق أن تكون عملية تتطلب من الطرفين اتخاذ خطوات بشكل متبادل ومتزامن. ومع أن مبدأ التوازي هذا لا ينطوي على شرط التصرف معا خطوة بخطوة، فإنه ينص على قيام كل طرف ببعض الإجراءات ضمن فترات زمنية محددة لبناء الثقة لدى الطرف الآخر.

أنتقل الآن إلى الحالة على طول الخط الأزرق. وقد زرت الخط الأزرق في أواخر الأسبوع الماضي وأتاح لي اللواء تيواري، قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، جولة بطائرة هليكوبتر فوق هذا الخط. ويسرني أن أبلغكم بالتزام الطرفين جانب ضبط النفس وحفاظهما على الهدوء بوجه عام في هذه المنطقة بالرغم من توتر الحالة. وقد يذكر أعضاء المجلس أن آخر انتهاك عنيف للخط الأزرق وقع في أواخر كانون الثاني/يناير. ومنذ ذلك الحين، يبدو أن جميع المعنيين قد التزموا بقصدهم المعلن وهو تجنب حالات التصعيد. ونرجو أن يمثِّل هذا المسلك التزام جميع الأطراف باحترام الخط الأزرق.

وبالرغم من هذه الحالة الإيجابية، يؤسفني أن أضطر من جديد لتوجيه الاهتمام إلى استمرار حالات الخرق على هيئة الانتهاكات الإسرائيلية الجوية للخط الأزرق وإطلاق حزب الله النيران المضادة للطائرات. وقد أثارت نيران حزب الله المضادة للطائرات قلقا إضافيا خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير. فقد وُضع مدفع مضاد للطائرات في ١٨ شباط/فبراير على مقربة من موقع القوة المؤقتة ٨-٣٢. وبالرغم من تقديم طلبات متكررة إلى حكومة لبنان لا يزال المدفع في مكانه. علاوة على ذلك، سقطت قذيفة من مدفع مضاد للطائرات على مسافة ١٠ أمتار تقريبا خارج أحد مواقع القوة.

وقد أصابت شظية من هذه القذيفة سقف بإحدى المقصورات سابقة التجهيز في ذلك الموقع واحترقته. وبالرغم من أنه لم يبلغ عن وقوع أية إصابات بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإن الحادثة توضح أخطاء ذلك الرمي المضاد للطائرات.

وتهدد كل من الانتهاكات الجوية وما يترتب عليها من الرمي المضاد للطائرات بالإخلال بالهدوء الذي اتسمت به على نحو آخر الحالة على طول الخط الأزرق. ومرة أخرى، ندعو حكومتي إسرائيل ولبنان إلى وقف هذه الانتهاكات وإلى الاحترام الكامل للخط الأزرق. كما ندعو حكومة لبنان إلى أن تضمن سلامة موظفي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، حتى يكونوا قادرين على أداء المهام المطلوبة منهم بفعالية.

وفي بيئة إقليمية صعبة، يمكننا أن نحتفل بالذكرى الثالثة للانسحاب الإسرائيلي من لبنان، في امتثال كامل لقرارات الأمم المتحدة. وبالرغم من الانتهاكات الخطيرة

والمأساوية من قبيل الغارات عبر الحدود، التي قُتُل واختطف فيها إسرائيليون، ما زالت الحدود بين لبنان وإسرائيل والأراضي السورية التي تحتلها إسرائيل أهدأ مما كانت عليه منذ عقود. وهذا يجب أن يذكرنا بقوة مجلس الأمن وقوة قرارات مجلس الأمن، والشرعية التي يمكن أن تمنحها الأمم المتحدة لأية عملية سلام، وفعالية المفاوضات المجراة تحت إشراف الأمم المتحدة، وفائدة القانون الدولي.

وقد مرَّت خارطة الطريق بفترة مخاض مدها تسعة أشهر. وفي نهاية الشهر الماضي، ولدت ولادة عسيرة. وستقتضي عناية خاصة من الأطراف المعنية ومن المجتمع الدولي للمساعدة في نموها. لكننا يجب ألا تساورنا أية أوهام. فهذه الولادة لا تمثل إلا البداية، وإن العمل الشاق يبدأ الآن.

وينبغي ألا يقلل أحد من أهمية هذه الفترة من تاريخ الصراع في منطقة الشرق الأوسط. وقد لا تكون خارطة الطريق وثيقة خالية من كل عيب، لكنني أعتقد أنها تمثل أفضل فرصة متاحة الآن لتحقيق السلام. وبالإضافة إلى ذلك، ربما تكون آخر فرصة للأطراف لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين لفترة طويلة للغاية.

ثمة عاملان يسهمان في هذا الاعتقاد. أولا، يُسهم الإرهاب الفلسطيني المستمر في إضفاء الطابع الراديكالي على شعبي المجتمعين على حد سواء. ومن العسير تخيُّل أن دورة العنف المستمرة ستجعل الإسرائيليين أو الفلسطينيين أكثر استعدادا لصنع السلام في المستقبل القريب. ثانيا، إن توسيع إسرائيل الجاري للمستوطنات، وبناء الجدار الفاصل وغيره من مشروعات الأشغال العامة في الضفة الغربية من شأنهما، بمرور الوقت، أن يجعلا إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء، بجزء منها في الضفة الغربية، أكثر وأشد صعوبة.

وإذا كان هذا التقييم دقيقا، فينبغي للمجتمع الدولي أن يركِّز على جعل الأطراف تبدأ في التحرك على خارطة الطريق بأسرع ما يمكن. ولا يمكن تحقيق رؤية السلام إلا من خلال تعاون إسرائيل وتعاون السلطة الفلسطينية مع الدعم النشيط للجنة الرباعية، والجهات الفاعلة الإقليمية، وسائر المجتمع الدولي.

وأود أن أنوِّه بأنه ما من خطة أخرى لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط حظيت بدعم إقليمي ودولي واسع كالذي حظيت به خارطة الطريق. وينبغي أن يساعد ذلك الدعم على استمرار الأطراف حتى بينما يحاول الرافضون وقف العملية عن طريق العنف وغيره من الوسائل. ويجب أن نظل جميعا مركزين على الأهداف النهائية في وجه تلك الهجمات.

ولكن، في النهاية، يجب على الأطراف أنفسها أن تتبع خارطة الطريق، وأن تتعاون بعضها مع بعض في تنفيذها، وأن تتحمل التحديات لرؤيتها. ولا بد للأطراف أن تتعلم أن تعمل معا خلال تنفيذ خارطة الطريق إذا أرادت أن تعيش جنبا إلى جنب، كما هو متوقع، في نهاية المطاف. إن ذلك الهدف – ألا وهو تحقيق السلام العادل والدائم والشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبين إسرائيل وجيرانها، كما هو متصور في خارطة الطريق ومتسق مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) – هو بصورة كبيرة من مصلحة جميع شعوب منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد رويد – لارسن على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة. أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا البند.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.